جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

الدستور وتهديدات الأمن الوطني في العراق (نماذج مختارة)

رسالة تقدم بها الطالب

علي حاتم عبد الواحد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

جبار علي عبد الله

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إيمانهم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأمن وَهُمْ مُهْتَدُون

صدق الله العلي العظيم

سورة الإنعام

الآية ٨٢

الاهداء

إلى دار السلام ومنبع الحضارات ... وطني العراق الحبيب

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد:

والدي: أشهد بأنك أعطيت وأجزلت العطاء

والدتي: منبع الحنان وطريقي للجنان، ما وصلت إليه هو بتوفيق من الله، ومن ثم دعائك

إلى شجرتي التي لا تذبل والظل الذي آوي إليه في كل حين زوجتي واطفالي

إلى كل من كان سند لي بعمل او دعاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

الشكر والثناء لله عز وجل اولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز العمل فالله الحمد على هذه النعم.

اود إن أعرب عن وافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور جبار علي عبدالله جمال الدين والذي كان له الدور الكبير في اعداد هذا العمل البحثي المتواضع من خلال ما لمسته من حسن توجيه وسداد رأي ورحابة صدر طوال مرحلة اعداد هذه الرسالة فله مني جزيل الشكر والامتنان

ويطيب لي ولمحبة كبيرة تقديم الشكر والتقدير إلى اعضاء لجنة المناقشة المتمثلة بالسيد رئيس اللجنة والسادة الاعضاء المحترمون لتفضلهم مشكورين بقبول تقويم هذه الدراسة وإبداء ملاحظاتهم من أجل إكمال هذا المجهود المتواضع، وتداركا لهفوات يكاد لا يسلم منها مجهود بشري.

وباحترام عالٍ وتقدير أقدم شكري إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا المتمثلة بالسيد العميد الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن، والاساتذة والموظفين لما قدموه لنا من مساعدة كبيرة طوال مدة الدراسة فلهم منا جزيل الشكر والاحترام.

ولا يفوتني إن اعبر عن عظيم شكري وامتناني إلى رئاسة قسم العلوم السياسية المتمثلة بالأستاذ الدكتور محمد ياس خضير الذي كان لنا اخا ناصحا قبل إن يكون استاذا، والاخ الكبير الدكتور احمد خضير الرماحي مقرر قسم العلوم السياسية لما قدمه لنا من مساعدة كبيرة طوال فترة الدراسة والى الدكتورة نجلاء مهدي بحر مقررة فرع النظم السياسية لما قدمته لنا من مساعدة كبيرة لها منا بالغ الامتنان والعرفان.

واتقدم بالشكر والعرفان إلى كل زملائي في الدراسة في معهد العلمين للدراسات العليا.

الباحث

الملخص:

يعرف الأمن الوطني بأنه قدرة الدولة على المحافظة على كيانها وحماية شعبها من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال قدرة اصحاب القرار على تمشية شؤونها الداخلية والخارجية، وكيفية ادراكهم للأحداث المستقبلية وايجاد الحلول لها بما ينطبق مع كل حدث، لذا فإن الأمن الوطني لا يعنى بالمسائل الأمنية فقط وإنما يتعدى ذلك إلى امور سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

إن العراق وعند تحوله من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي في العام ٢٠٠٣ مر بالعديد من المشاكل والازمات الداخلية والخارجية اثرت بشكل سلبي عليه وشكلت تهديدا مباشرا لأمنه الوطني، فقد كتب الدستور العراقي في العام ٢٠٠٥ في ظروف معقدة ومرتبكة أمنيا وسياسيا، مع وجود الاحتلال الامريكي والمقاطعة الكبيرة من بعض فئات المجتمع، حيث تمت كتابته على عجالة كما احتوى على نصوص دستورية غامضة، خاصة النصوص الدستورية التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي منها المادة التاسعة / اولا من الدستور والتي تتعلق بتكوين القوات المسلحة العراقية والاجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، وكذلك حظر تكوين ميلشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة، والنص الدستوري الذي بمنع القوات المسلحة والاجهزة الأمنية من الترشح للانتخابات وكذلك المادة التاسعة ، ثانيا تتعلق بقانون خدمة العلم وتأخير إنجازه، وأيضا النصوص الدستورية التي تتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الحكومة المركزية، وحكومة اقليم كردستان، حيث إن هذه النصوص الدستورية يحكمها الخلاف والتوتر، خاصة ما يتعلق بالصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والصلاحيات المشتركة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم خاصة ما يتعلق بالاختصاصات الأمنية بينهما، وأيضا المادة (١٤٠) من الدستور العراقي، التي تتعلق بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، هذه الاحداث شكلت تحديات كبيرة للأمن الوطني العراقي.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
الملخص	د
قائمة المحتويات	هـ – و
المقدمة	١ – ٣
الفصل الأول (ماهية الأمن الوطني)	٤ – ٤٢
المبحث الأول (مفهوم الأمن الوطني)	٦ – ٢٧
المطلب الأول (تعريف الأمن الوطني وابعاده ومقوماته)	٨ – ١٤
المطلب الثاني (نظريات الأمن الوطني)	١٤ – ١٧
المطلب الثالث (مجالات الأمن الوطني)	١٧ – ٢٧
المبحث الثاني (خصائص وعناصر الأمن الوطني وتهديداته)	٢٧ – ٤١
المطلب الأول (خصائص الأمن الوطني)	٢٧ – ٢٩
المطلب الثاني (عناصر قوة الأمن الوطني)	٢٩ – ٣٣
المطلب الثالث (تهديدات الأمن الوطني)	٣٣ – ٤١
الفصل الثاني (التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في العراق وسبل مواجهتها)	٤٢ – ٨٨
المبحث الأول (التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي)	٤٤ – ٤٧
المطلب الأول (التهديدات السياسية للأمن الوطني في العراق)	٤٥ – ٤٨
المطلب الثاني (التهديدات الاقتصادية والاجتماعية للأمن الوطني في العراق)	٤٨ – ٥٣
المطلب الثالث (التهديدات الأمنية – العسكرية للأمن الوطني في العراق)	٥٣ – ٥٨
المطلب الرابع (التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني في العراق)	٥٨ – ٦٨
المبحث الثاني (سبل مواجهة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي)	٦٨ – ٨٨
المطلب الأول (سبل مواجهة التهديدات السياسية للأمن الوطني في العراق)	٦٩ – ٧٣
المطلب الثاني (سبل مواجهة التهديدات الاقتصادية والاجتماعية للأمن الوطني في العراق)	٧٣ – ٨٢

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث (سبل مواجهة التهديدات العسكرية للأمن الوطني في العراق)	٨٢ – ٨٨
الفصل الثالث (التنظيم القانوني للأمن الوطني العراقي)	٨٩ – ١١٧
المبحث الأول (التنظيم القانوني للقوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية)	٩١ – ١٠٤
المطلب الأول المادة التاسعة / اولا/ أ	٩١ – ٩٣
المطلب الثاني ((المادة التاسعة/ اولا من الدستور) القوات المسلحة العراقية وحظر تكوين الميلشيات)	٩٣ – ٩٦
المطلب الثالث (المادة التاسعة اولا/ ج)	٩٦ – ١٠٠
المطلب الرابع (المادة التاسعة / ثانيا والمتعلقة بتنظيم قانون خدمة العلم)	١٠٠ – ١٠٤
المبحث الثاني (التنظيم القانوني لسياسة الامن الوطني على المستوى الاتحادي والاقاليم)	١٠٥ – ١١٧
المطلب الأول (المادة (١١٠/ ثانيا)	١٠٥ – ١٠٨
المطلب الثاني (المادة (١٢١/ خامسا) من الدستور)	١٠٨ – ١١٢
المطلب الثالث (المادة (١٤٠) من الدستور)	١١٢ – ١١٧
الفصل الرابع(أثر التنظيم القانوني للأمن الوطني العراقي على ادارة الدولة)	١١٨ – ١٥١
المبحث الأول (أثر المادة التاسعة / اولا وثانيا) من الدستور)	١٢٠ – ١٣٤
المطلب الأول (أثر المادة التاسعة (اولا – أ) من الدستور)	١٢٠ – ١٢٣
المطلب الثاني (أثر المادة التاسعة (اولا – ب) من الدستور)	١٢٣– ١٢٨
المطلب الثالث (أثر المادة التاسعة (اولا – ج) من الدستور)	١٢٨ – ١٢٩
المطلب الرابع (أثر المادة التاسعة / ثانيا من الدستو)	١٣٠ – ١٣٤
المبحث الثاني (التنظيم الدستوري لسياسة الامن الوطني على ادرة الدولة)	١٣٤ – ١٥١
المطلب الأول (أثر المادة (١١٠) من الدستور)	١٣٥ – ١٤٠
المطلب الثاني (أثر التنظيم الدستوري للمادة (١٢١) من الدستور)	١٤٠ – ١٤٤
المطلب الثالث (أثر المادة (١٤٠) من الدستور)	١٤٤ – ١٥١
الخاتمة	١٥٢ – ١٥٤
المصادر	١٥٥ – ١٧٩
Summary	١٨٠ – ١٨١

المقدمة

اولا/ موضوع الدراسة

يمثل الأمن الوطني قضية مركزية وهدف محوري لأي دولة من دول العالم ، حيث تندفع الدول بالمبادرة إلى ضمان امنها الوطني ، وجعله المحرك الاساس لحركتها الداخلية والخارجية ، حيث إن الواقع وعلى المستولى المحلي والدولي يعزز مجموعة تحديات من شانها تحدد وجود الدولة وغايتها ، إن العراق في الوقت الحاضر بحاجة ماسة وكبيرة إلى ضمان امنه الوطني وحمايته بعد إن تعرض في المرحلة السابقة إلى مجموعة عوامل ادت إلى ضعفه، وابتدأت هذه العوامل منذ سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ومرورا بالنزاعات الداخلية التي اجتاحت البلد بعد سقوط النظام وإلى دخول التنظيمات الارهابية (داعش) واحتلالها المحافظات الغربية والتي ادت إلى احتلال ثلث العراق من تلك التنظيمات الارهابية ، كذلك جاء في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والذي كتب في ظروف بالغة التعقيد والارباك تتمثل بوجود الاحتلال الامريكي ومقاطعة كبيرة من بعض فئات المجتمع ، حيث جاءت نصوص دستورية فيه تتعلق بالأمن الوطني العراقي، واجمعت هذه النصوص نصوص خلافية تشكل تهديدات مباشرة للأمن الوطني العراقي، منها مصطلحات غربية عن نصوص الفقه القانوني مثل مصطلح (المكونات) حيث تؤكد هذه المفردة إن النظام السياسي يراعي مصالح الجماعات الكبرى وليس مصالح المواطنين ، وكذلك النصوص الدستورية التي تتعلق بتوزيع الصلاحيات الأمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فيما يتعلق بالاختصاصات الحصرية والاختصاصات المشتركة ، وأيضا المادة (١٤٠) من الدستور، والتي تتعلق بمدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها ، وكذلك النصوص الدستورية المرتبطة بالأمن الوطني العراقي، والتي تتعلق بتنظيم القوات المسلحة وارتباطها ، لذلك ستتناول دراستنا في ماهية الأمن الوطني وعناصره ومن ثم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في العراق وسبل معالجتها والنصوص الدستورية، التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي الموجودة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ،واثر هذه النصوص الدستورية على الأمن الوطني العراقي وسبل معالجتها.

ثانياً/ اهمية الدراسة:

تنطلق اهمية الدراسة على بيان كيفية تأثير الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على الأمن الوطني العراقي، ولا سيما إن العراق يمر بمرحلة تحول ديمقراطي، حيث يستوجب وجود وعي سياسي وديمقراطي يتلاءم مع هذا التحول الديمقراطي، ويحافظ على الأمن الوطني للبلد من أي تهديدات داخلية وخارجية، وهذا لا يتحقق الا من خلال وجود ثقافة سياسية عقلانية وحكيمة تلتزم بتفسير النصوص الدستورية التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي.

ثالثاً/ اشكالية الدراسة:

نظرا لما يكتسبه الأمن الوطني في العراق من اهمية كبيرة بعد العام ٢٠٠٣، وكذلك لأهمية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المحافظة على الأمن الوطني العراقي من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهه، فقد جاءت اشكالية الدراسة كالاتي:

١- ما هو الأمن الوطني وماهي تحدياته وخصائصه؟
٢- ما هي التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي؟
٣- ما هي النصوص الدستورية الموجودة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والتي تتعلق بالأمن الوطني العراقي؟
٤- ما هو تأثير هذه النصوص الدستورية على الأمن الوطني العراقي؟
٥- هل النصوص المذكورة كانت كقبلة لتحقيق الامن الوطني والمحافظة بكل صورة التقليدية منها والحديثة، ام ان تلك النصوص من جهة صياغتها سبباً في ارباك مشهد الامن الوطني.

رابعاً/ فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من إن الأمن الوطني العراقي يواجه تحديات وتهديدات كبيرة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، نتيجة الاختلاف في تفسير النصوص الدستورية الموجودة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والتي ستتعلق بالأمن الوطني العراقي التي تؤثر تأثيرا سلبيا على بناء الدولة.

خامساً/ منهجية الدراسة:

تستدعي كل دراسة علمية في أي مجال اتباع منهج معين للوصول إلى النتائج الموجودة، لذلك سنتبع المنهج (الوصفي التحليلي) والذي يعد المنهج المناسب والملائم لوصف الظاهرة، أي وصف التحديات وتحليلها بدراسة دقيقة

سادساً/ هيكلية الدراسة:

لكي نتمكن من صحة الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى اربعة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة ، حيث تضمن الفصل الأول دراسة تمهيدية عن ماهية الأمن الوطني ، جاء الفصل تحت عنوان ماهية الأمن الوطني وتم تقسيمه إلى مبحثين ، إذ تناول المبحث الأول مفهوم الأمن الوطني ، اما المبحث الثاني نتناول خصائص وعناصر الأمن الوطني وتهديداته ، اما الفصل الثاني فجاء بعنوان التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في العراق، وسبل معالجتها ، فتم تقسيم الفصل على مبحثين ، المبحث الأول تناول التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي ، والمبحث الثاني تناول سبل مواجهة التهديدات، التي تواجه الأمن الوطني العراقي ، اما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان التنظيم الدستوري للأمن الوطني العراقي وتم تقسيم الفصل الى مبحثين ، المبحث الاول تناول التنظيم الدستوري للقوات المسلحة العراقية وخدمة العلم، اما المبحث الثاني تناول التنظيم الدستوري لسياسة الامن الوطني العراقي على المستوى الاتحادي والاقاليم، اما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان أثر التنظيم الدستوري للأمن الوطني العراقي على ادارة الدولة. لتنتهي الرسالة بالخاتمة وتتضمن جملة من النتائج والتوصيات